WWW.CSRSKABUL.COM

مركز الدراسات الإستراتيجية والإقليمية

تحليل الأسبوع

الإصدار: 65 (من 5 إلى 12 أبريل/نيسان 2014)

تحتوي هذه النشرة على تحليلات، يقوم بها مركز الدراسات الإستراتيجية والإقليمية لأهم الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية في أفغانستان بشكل أسبوعي، حتى يستفيد منها المهتمون وصناع القرار.

ستقرؤون في هذه النشرة:

الانتخابات الرئاسية الأفغانية... نجاحات وتحديات

- مقدمة ٣
- سبب مشاركة شعبية واسعة في الانتخابات..... ٣
- الخوف من القومجية في الجولة الثانية..... ٤
- الحكومة القادمة والتحدي الأكبر..... ٤

دعايات ايجابية حول نزاهة الانتخابات الأفغانية

- مقدمة ٥
- النزاهة..... ٥
- مشاركة الشعب..... ٥
- الذهاب إلى الجولة الثانية..... ٦
- التوقعات من الحكومة القادمة ٦

الانتخابات الرئاسية الأفغانية... نجاحات وتحديات

مقدمة

بعد سقوط حكم طالبان في 2001م، وللمرة الثالثة أجريت الانتخابات الرئاسية الأفغانية في 5 من شهر أبريل/نيسان 2014م، وقد شارك فيها الأفغان لانتخاب رئيس ثان للبلد في مرحلة ما بعد طالبان.

من المقرر أن تعلن النتائج الابتدائية لفرز الأصوات في 24 من شهر أبريل والنتائج النهائية في 14 من مايو/أيار. يعتقد الكثيرون بأنه لا يمكن لأحد من المرشحين –يصل عددهم ثمانية أشخاص- أن يحصل على نسبة مئوية من الأصوات تفوق 50% وبأن الانتخابات ستذهب إلى جولتها الثانية.

إن عملية الانتخابات واجهت عدة مشاكل وبناءً على تقارير معتمدة، وصلت شكوى كثيرة إلى "لجنة شكاوى الانتخابات" ومن جانبها تحدثت المؤسسات الأمنية عن وقوع مئات الحملات المسلحة على مراكز التصويت يوم إجراء الانتخابات، حيث راحت ضحيتها عشرات من الجنود الأفغان بين قتيل وجريح. ولكن مع كل الصعوبات والمشاكل هذه المرة كان إقبال الشعب على صناديق الاقتراع بكثافة أكثر من المرات السابقة.

قام السيد وحيد مزده المحلل السياسي الأفغاني بتحليل هذا الموضوع، بناءً على أسئلة مركز الدراسات الإستراتيجية والإقليمية:

سبب مشاركة شعبية واسعة في الانتخابات

يقال إن مشاركة الشعب في الانتخابات الأخيرة كانت أوسع من المرات السابقة ولربما لها سببان اثنان هما:

أولا في المرتين السابقتين كان حامد كرزاي مرشحا للرئاسة وكان فوزه شبه مؤكد ولم يشارك فيها كثيرون اعتقادا منهم لعدم تأثير أصواتهم في نتيجة الانتخابات، ولذلك كانت نسبة المشاركة فيها ضئيلة. أما هذه المرة فلم يكن حامد كرزاي في قائمة المرشحين وهذا جعل الأفغان يفكرون في انتخاب رئيس آخر لهم وفي نفس الوقت ظهر تخوف لدى الشعب تجاه المستقبل. والسبب الثاني يكمن في ترويج مكثف قاموا به لصالح الانتخابات ولأهميتها لأفغانستان ولمستقبل الشعب الأفغاني كله، ونتيجة له شارك الشعب في هذه الانتخابات بكثافة كبيرة.

بعيد إجراء الانتخابات وقبل الاعلان الرسمي للنتائج من طرف "اللجنة المستقلة للانتخابات" اعتبر بعض المرشحين أنفسهم فائزين وهذا يعني أن هزيمة هؤلاء غير مقبولة لديهم وستنتج عنها موجة صراع بشكل من الأشكال. هذا أمر يدفع بقية المرشحين في الريب تجاه نزاهة الانتخابات وإمكانية حدوث التزوير فيها. لا شك أن هناك مرشحين حصلوا على أصوات كثيرة وتقدم واضح على غيرهم، ولكن أن يدعي البعض أن الانتخابات لن تذهب إلى الجولة الثانية وأن النتائج في

الجولة الأولى ستكون حاسمة فهو أمر مثير للجدل، فمن الضروري أن يكون القرار في هذا الشأن قيد صلاحية "اللجنة المستقلة للانتخابات" ولا المرشحين.

الخوف من القومجية في الجولة الثانية

من جانب آخر كثرة المرشحين وانقسام أصوات الشعب جعلا من الصعب جدا حصول أي مرشح على (50+1) من الأصوات وهذا يدفع الانتخابات نحو جولة ثانية لا تخلو من مشاكل وتحديات.

إن التخوف الرئيسي من الجولة الثانية يكمن في إمكانية تحول الانتخابات إلى لعبة عنصرية وخوض غمارها على أسس قومية. بما أنه يكون من المتوقع تجنب هذه المشلكة إلا أنها لو حدثت فعلا فستحمل معها شرا كبيرا لمستقبل البلد.

الحكومة القادمة والتحدي الأكبر

إن التحدي الأكبر للحكومة الأفغانية القادمة هو قضية الأمن والسلام، ذلك لأن عملية محادثات السلام بائت بالفشل في الدورة الماضية. إن موقف الحكومة القادمة من القوات الأجنبية مصيري في قضية السلام. إذا لم تتمكن الحكومة القادمة من الوقوف في وجه هذه القوات قدر ما فعله حامد كرزاي، فإنها سرعان ما ستواجه مشاكل كثيرة، أما إذا أظهرت استقلالية من جانبها وتصدت للميول الأجنبية فمن الممكن أن تكون لديها فرصة نجاح كبير.

من جانب آخر وكما يقال، إن دولا أجنبية كثيرة تدخلت بطريقة غير مباشرة في العملية الانتخابية وكانت بين هذه الدول مناطحة شديدة، ومن المفروض تأييدهم لمرشحين مختلفين، في دفع تكلفة الحملات الانتخابية. لا شك أن هذه الدول كانت لها يد غير مباشرة في الانتخابات ولكن التزوير الذي حدث إنما حدث بشراكة أفغانية مباشرة وهناك تهم على "اللجنة المستقلة للانتخابات" نفسها.

فعلى "اللجنة" التوضيح بهذا الخصوص وتفكيك الرأي الصحيح من المزور كما وعدت، وهو مطلوب بالجد من "اللجنة" أن تقوم بهذا العمل وإلا ستنتهي نتائج الانتخابات إلى علامة استفهام كبيرة جدا.

دعايات ايجابية حول نزاهة الانتخابات الأفغانية

مقدمة

نظرا للانتخابات السابقة، هناك قلق كبير حول تدخلات أجنبية، ويعتقد البعض حدوث تزوير كبير في هذه الانتخابات والذي يضع مشروعيتها تحت السؤال.

السؤال الذي يطرح نفسه في هذه المرحلة هو: كيف كانت شفافية الانتخابات التي أجريت في 5 من أبريل 2014م؟ أجاب الدكتور عبدالباقي أمين عن هذا السؤال وأسئلة جانبية أخرى طرحها عليه مركز الدراسات الإستراتيجية والإقليمية:

النزاهة

يمكننا القول عموما بأن النزاهة في هذه الانتخابات بالنسبة لسابقاتها كانت أكثر، وقد تكون أسبابها الحضور النشيط لممثلي المرشحين والمراقبين في كثير من مراكز التصويت من جانب، وتطبيق إستراتيجة جديدة من قبل "اللجنة المستقلة للانتخابات" من جانب آخر.

أما التقارير التي وردت من بعض المناطق عن إملاء الصناديق بأوراق الأصوات قبل بدء التصويت، فإن مثل هذه التقارير تؤثر على نزاهة الانتخابات. وعلى صعيد آخر إن الحرب دائرة في البلد وفي مثل هذه الحال تكون مشاركة الشعب فيها قليلة وإقبالهم على صناديق الاقتراع خطر على أرواحهم.

إن دعوى البعض حول إقبال شعبي كثيف على مراكز التصويت، في مناطق لا تحظى بالأمن غير صحيحة، وكثير من الصناديق قد ملئت بطريقة غير قانونية، لكن هذا الموضوع لم يحظ باهتمام الاعلام الأفغاني، لأنه وإن كانت في أفغانستان حرية التعبير, إلا أن الاعلام بشكل عام يخضع لراقبة حكومية وقد تم توجيهه قبيل الانتخابات بعدم بث الأحداث التي تؤثر سلبا على أذهان الناس. هذه الأحداث السلبية كانت تحتوي على وقوع التزوير إلى جانب مشاكل أمنية آخرى.

مشاركة الشعب

أما القول عن مشاركة شعبية كثيفة في هذه الانتخابات التي فاقت مثيلاتها السابقة، فهل هي كذلك؟ هل مشاركة الشعب هذه المرة كانت واسعة وكبيرة كما يروج لها؟

بناءً على إحصائيات الوزاة الداخلية فقط، أعلنت 13 من المحافظات غير مأمنة وكان من الصعب، إقبال الشعب على صناديق الاقتراع في تلك المحافظات، وإلى جانب ذلك يتحدث البعض عن وجود مراكز كثيرة في مناطق غير مأمنة في حال لم نر وجودا للانتخابات فيها، من طرفها لم تفصح "اللجنة المستقلة للانتخابات" أسماء المراكز المغلقة، وفي

المناطق التي أعلن مسبقا عن عدم إمكانية إجراء الانتخابات فيها والتي يأت الآن الحديث عن فتح مراكز التصويت فيها، لم يكن واضحا هل ملئت صناديق الاقتراع فيها أم لا؟ وإذا ملئت فكيف؟ ولهذا السبب تكون نزاهتها موضع ريب وأصواتها باطلة.

وإذا ما اشتلمت هذه الأصوات الحسابات العامة فإن مشاركة 7 ملايين من الناخبين في الانتخابات غير صحيحة أيضا.

من جانب آخر وعلى حسابات رسمية بلغ عدد المؤهلين للتصويت في أفغانستان 12 مليون شخص، وفي حال عدم تصويت سكان المناطق غير المأمنة وسكان مديريات المحافظات المأمنة، إن كانت "اللجنة المستقلة للانتخابات" قد أدرجتهم في قائمة من صوتوا فإن ذلك الإحصاء غير صحيح.

إذا كانت مشاركة الشعب في هذه الانتخابات واسعة، ربما قد ساهمت فيها أسباب عدة يمكن أن نشير إلى بعض منها: أولا هذه المرة كان تغيير الرئيس أمر حتمي وهذا جعل كثير من الناس يقبلون على مراكز التصويت لينتخبوا خلفا للرئيس الحالي. يكمن السبب الثاني في الحملات الانتخابية التي قام بها المرشحون و وعود كثيرة قطعوها على أنفسهم بخصوص التغيير. إن جعل العملية الانتخابية أفغانية سبب آخر للمشاركة الشعبية وهذا يظهر نوعا من الوعي السياسي على الصعيد الشعبي، إذ هم يريدون الإسهام في انتخاب رئيس لهم وفي التفكير الإيجابي نحو المستقبل. بشكل عام يمكن أن نعتبر هذه العملية خطوة إيجابية لتصبح عند الأفغان انتقال السلطة بالطريقة السلمية ثقافة راسخة.

الذهاب إلى الجولة الثانية

كثرة المرشحين وانقسام الأصوات جعلا من المحتمل أن تذهب الانتخابات إلى جولة ثانية. وإذا لم يحصل أي مرشح على أكثر من 50% من الأصوات تنتقل الانتخابات إلى جولة ثانية لا تخلو من نفس التحديات التي كانت في المرحلة الأولى، إضافة إلى مشكلة اقتصادية ستواجهها ميزانية الحكومة.

أضف إلى ذلك التخوف الموجود من خطر الدعاوى العنصرية والقومية والفوضى الاجتماعية، وللأسف كان لهذه العناصر اللسانية والقومية تأثير كبير في العملية الانتخابية، ولكنه مع هذا فإن تخوف من وقوع التنازع وانتشار الفوضى في البلد في المرحلة الثانية ليس تخوفا جادا.

التوقعات من الحكومة القادمة

على الحكومة القادمة أن تملأ الفراغ المفزع على صعيد محادثات السلام وإحلال الأمن الذي سترثته من الحكومة الحالية وأن تجمع شتات الأفغان حولها كي تجعل سدا للتدخل الأجنبي في البلد وتنتهي ضرورة بقاء الأجانب في أفغانستان. حل المشاكل الاقتصادية هو انتظار آخر حتى يقف الاقتصاد الأفغاني على قدميه ويجب الإهتمام بالمجال الصناعي كي يتوجه دخل البلد نحو كفاية ذاتية وإن خلق فرص العمل للشريحة الشبابية حيوي للغاية وذلك من أجل خنق امكانية الجرائم ومكافحة المخدرات والمشاكل الاجتماعية الآخرى.

المشكلة الثالثة هي أن الحكومة الأفغانية في الدورة الماضية وسدت الأمور إلى غير أهلها، وكان التوظيف يتم على حساب علاقات ذاتية، فعلى الحكومة القادمة أن تهتم بأهل التخصصات. تطبيق القانون توقع آخر وإلى الآن لا مجال لتطبيق القانون في المؤسسات الحكومية وقد وصل الفساد حضيضه، إلى درجة لو أراد شخص أن يتعامل بالشفافية في أية مؤسسة لا يمكنه البقاء فيها وعلى الحكومة القادمة مكافحة هذه المشاكل بجدية لازمة. النهاية